الا ان ما لم يكن يعرفه الرئيس ولسون حينذاك هو توقيع اتفاق سايكس ـ بيكو السري في ٩ ايار (مايو) ١٩١٦ بين بريطانيا وفرنسا حول اقتسام البلاد العربية المشرقية المنفصلة عن السلطنة العثمانية . من هنا خيبة امل ولسون وعدم اشتراك اميركا في عضوية «عصبة الامم» وعودتها الى سياسة العزلة ، وترك الميدان خاليا لكل من لندن وباريس لتنفيذ مشاريعهما الاستعمارية في البلاد العربية . ولقد اقرت « عصبة الامم » الصيغة النهائية لانتداب بريطانيا على العراق وفلسطين من جهة وفرنسا على سوريا ولبنان من جهة ثانية في التاسع والعشرين من ايلول (سبتمبر) عام ١٩٢٣ ، وعلى « وجوب وضع قانون اساسي للعراق وسوريا ولبنان في غضون ثلاث سنوات من بدء تنفيذ الانتداب ، وعرضه على العصبة للمصادقة عليه » . الا ان الممارسة العملية « الانتدابية » كانت توأم الاستعمار بوجهه البغيض . فانفجر الوضع ضد فرنسا في سوريا في تموز (يونيو) عام ١٩٢٥ ، وامتد الى بعض مناطق لبنان الجنوبي وطرابلس وعكار . وخشيت فرنسا امتداد لهيب الثورة الى بقية المناطق فعمدت الى التلويح للبنانيين بوضع دستور للبلاد ينسجم مع قرار « عصبة الامم » التي وافقت فيه على الانتداب الفرنسي والمفروض انجازه في مدى ثلاثة اعوام .

لقد كانت الثورة السورية العامل الحاسم في تعجيل فرنسا في وضع الدستور اللبناني لتبرهن للسوريين بان رفع السلاح بوجه الدولة المنتدبة لا يوصل الى الاستقلال ، بل على العكس يقفل ابوابه ويوصدها في وجه الوطنيين . ولكي تقرن الحكومة الفرنسية القول بالفعل الفت لجنة نيابية « فرنسية » برئاسة « بول بونكور » للنظر في المشروع الدستوري الذي كان المفوض السامي الفرنسي حينذاك الجنرال ساراي قد ارسله اليها للموافقة عليه . ولكن الحفاظ على ورقة توت المظاهر ، اجبر اللجنة النيابية الفرنسية على الاعتراف بان « اقرار الدستور اللبناني يجب أن يتم في المجلس النيابي اللبناني ، وان مهمة الدولة المنتدبة تنحصر في الاشراف على سير الدروس الدستورية ومناقشات مجلس النواب مشروع الدستور .. وفي العاشر من كانون الاول (ديسمبر) ابلغ الجنرال ساراي مجلس النواب اللبناني قرار الحكومة الفرنسية ، « فانتخب مجلس النواب لجنة ثلاثية عهد اليها بوضع مشروع للدستور اللبناني بالاتفاق مع المفوض السامي وتحت رقابته . وبعد أن وضعت اللجنة الثلاثية مشروعا بالاتفاق مع المفوض ، او بالاحرى ، **وافقت على مشروع الدستور كما وضعه الجنرال ساراي** » (١) ، عاد مجلس النواب فانتخب لجنة ثانية اطلق عليها اسم « لجنة الدستور » ، وكانت على الشكل التالي :

الرئيس : موسى نمور

المقرر : ميشال شيحا .

المستشاران : شارل دباس (اللبناني) والمستشار القانوني للمفوضية العامة الفرنسية : سوشيه .

اعضاء : ميشال شيحا ، شبل دموس ، عمر الداعوق ، يوسف سالم ،